نقلة ملحوظة فى جوائز نوبل هذا العام، وخاصة فى جائزتى السلام والآداب. فقد مُنحت جائزة السلام إلى أربع منظمات تونسية شكلت لجنة حوار وطنى فى أكتوبر 2013، ونجحت فى وضع حد للانقسام الذى كاد يجرف ثورة 14 جانفى عن مسارها

وها هو المجتمع الدولى يُكَرم ثورات «الربيع العربى» كلها، رغم تعثرها في معظم بلادها وانتصار قوى الثورة المضادة مؤقتا عليها، من خلال منح إحدى أرقى الجوائز العالمية إلى المنظمات الرئيسية في المجتمع منح إحدى أرقى الجوائز العالمية إلى المنظمات الرئيسية في المجتمع المدنى التونسي

فقد تقدمت هذه المنظمات لأداء دور تاريخى أدرك العالم أهميته وقيمته، وهى الاتحاد العام للشغل، والاتحاد العام للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والهيئة الوطنية العامة للمحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن . حقوق الإنسان

استثمرت هذه المنظمات ما تملكه من قوة تراكمت عبر التاريخ لإنقاذ تونس من ويلات انقسام كان يهددها. فرغم الحاق قيادة اتحاد الشغل بالسلطة تمكن من المحافظة على مقومات استقلاله في كثير من قطاعاته على المستوى القاعدى، بخلاف نظيره المصرى (الاتحاد العام للعمال) الذي تم إدماجه في السلطة التنفيذية بشكل كامل. وكان لهذه القطاعات دورها في انحياز الاتحاد الى الثورة التي أعادت اليه استقلاله الكامل,

فصار في وضع يمكنّه من المبادرة بإجراء حوار وطني، والضغط على التيارين المدنى والإسلامي للمشاركة فيه بدعم من المنظمات الثلاث الأخرى. وقاد أمينه العام المناضل حسين العباسي هذا الحوار، بالتعاون مع قادة المنظمات الاخرى وكان لحضور الاتحاد العام للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أثر رمزى لكنه بالغ الأهمية في تعزيز الاتجاه الي الحوار ورغم أن هذا الاتحاد كان مستتبعا للسلطة في عهد بن على، وخاصة في الفترة التي تولى رئاسته فيها الهادى الجيلاني، فقد انحاز بدوره إلى الثورة وانتخب لرئاسته السيدة وداد بوشماوى المؤيدة للتغيير

كما تحظى المنظمتان الأخريان باحترام واسع يتجاوز حدود تونس. وكان دور الهيئة الوطنية العامة للمحامين في الحوار الوطني بالغ الأهمية، مثله في ذلك إسهامها في التطور الديمقراطي بعد الثورة. وكانت رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان هي الضلع الأخير في هذا الرباعي الرائع الذي يفخر . به كل عربي يؤمن بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية